

البرلمان يمنح حكومة الإنقاذ الثقة بشروط

تشكيل لجنة لمراجعة قرارات صدرت في الفترة السابقة وإقرار ما وافق منها الدستور والقانون معالجة وضع المنقطعين والمفصولين عن وظائفهم إعداد موازنة للدولة تراعي الظروف الراهنة



التعاطي مع خطة
الأهم المتعددة
للحل السياسي
وإنهاء الحرب

الموجودة خارج القطاع المصري" وكذا إعادة النظر في نسب الفائدة على الودائع بما يشجع المواطنين على الإيداع. وأوصى البرلمان بتوحيد القرار في المجال الأمني فيما يتعلق بالمعتقلين والموقوفين وإحالة من يلزم إحالته إلى القضاء. ودعا إلى "إجراء الدراسات الاستشارية اللازمة لتقييم وتطوير قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية بما يتواءم مع المستجدات". وأكد على "عدم استغلال المساجد والمدارس والمؤسسات العامة للأغراض الحزبية وتحييد التعليم بكل أنواعه عن التجاذبات الحزبية والسياسية". وفي المجال الإعلامي حثت التوصيات على توحيد الجبهة الإعلامية في مواجهة العدوان والعمل على "الفصل بين مؤسسات الإعلام الحكومي ومؤسسات إعلام القوى السياسية". وأضاف رئيس البرلمان يحيى الراعي توصية تحت الحكومة على التعاطي مع خطة الأمم المتحدة بشأن الحل السياسي في اليمن وإنهاء الحرب. والتزم رئيس الحكومة عبدالعزيز بن حبتور بتوصيات البرلمان وتعهده بإبقاء البرلمان بتقرير كل ثلاثة أشهر عن أعماله. وقال: إن "الدستور مقدس" وستعمل حكومته على إعادة هيكلة الدولة.

منح مجلس النواب- يوم السبت- بأغلبية 148 عضواً باستبعاد 28 مقعداً برلمانياً شاعراً الثقة لحكومة الإنقاذ برئاسة عبدالعزيز بن حبتور بشروط أوردها في تقرير توصياته لها. ووجه البرلمان بحضور بن حبتور وعدد من الوزراء توصيات اعتبرها جزءاً لا يتجزأ من برنامج الحكومة. وحثت التوصيات على أولوية صرف مرتبات موظفي الدولة في القطاعين المدني والعسكري وحالات الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية، وأكدت على استمرار صرف مستحقات الطلاب المتبعثين في الخارج. ودعت إلى تشكيل لجنة لمراجعة قرارات صادرة في الفترة السابقة وإقرار ما وافق منها الدستور والقانون والغاء المخالفة، وكذلك إدراج رجال القبائل في الجبهات ضمن القوات المسلحة والأمن ومعالجة وضع جميع المنقطعين والمفصولين عن وظائفهم "بما يكفل عدم خلق مشاكل جديدة". والتمت توصيات البرلمان الحكومة بإعداد موازنة الدولة تراعي الظروف الراهنة، واتخاذ إجراءات تعزز الموارد الضريبية والجمركية وتكفل تدفقاتها إلى البنك المركزي وخزينة الدولة، وتنمية الموارد السميكية والزراعية، والتعاون مع القطاع الخاص واعطاء أولوية استثمارية للبيوت التجارية ورجال الأعمال "الواقفة مع الوطن والمواطن في ظل الظروف الصعبة". ولناحية معالجة مشكلة السيولة ألزم البرلمان الحكومة بتعزيز "الثقة بين التجار والقطاع المصرفي بما يكفل سحب السيولة

توحيد الجبهة
الإعلامية
في مواجهة
العدوان

الرواتب أولاً..

برنامج حكومة بن حبتور يركز على حل الأزمة المالية وتوفير الخدمات

- أعمال طوارئ للمنشآت المتضررة من العدوان
- إعادة تأهيل الطاقة الكهربائية وتشغيل محطة مأرب
- معالجة الاختلالات في سوق مبيعات النفط والغاز
- تطوير المنافذ البرية وإعادة تأهيل مينائي الجديدة والمخا
- الاستمرار في خدمات المياه والبيئة وإيقاف انهيار مؤسساتها
- دعم الجبهات بالمقاتلين وتطوير الصناعة الحربية
- وضع خطة تحرك دبلوماسي وسياسي لكسر الحصار
- ترتيب وإعداد ملف المفاوضات الخاص بالتسويات السياسية والسلمية
- التغلب على أزمة السيولة المالية وتعزيز الحوكمة والشفافية

المساعي بهدف إعادة تشغيل محطة مأرب "1" واستكمال الأعمال المتبقية في محطة مأرب "2"، والعمل على تعزيز التحصيل والاستمرار في تنفيذ مشروع عدادات الدفع المسبق وضمان تسديد المديونيات والمتأخرات المستحقة". كما التزمت الحكومة بالعمل على استمرار خدمات المياه والبيئة وإيقاف انهيار مؤسساتها وإعادة تأهيلها وتشغيلها من خلال "توفير خدمات المياه والإصحاح البيئي في المناطق الحضرية والريفية، ووضع الحلول والمعالجات اللازمة لتأمين مياه آمنة وتوفير خدمات الصرف الصحي في أكثر المناطق تضرراً، والحد من استنزاف الموارد المائية وحمايتها من التلوث". والعمل على إبقاء حالة الجاهزية والتأهب والتشغيل غير المنقطع لأكثر عدد ممكن من مستشفيات القطاع العام.

وشددت في برنامجها على تقرير الجاهزية القتالية ودعم الجبهات بالمقاتلين وتطوير القدرة الصناعية الحربية بما يضمن رفق الجبهات بالعتاد اللازم. والعمل على تحسين المستوى المعيشي لأفراد القوات المسلحة والأمن والشعبية وتنفيذ برامج علاج الجرحى ورعاية أسر الشهداء والمتقاعدين.

كما أكدت على وضع السياسات العامة والإجراءات اللازمة لترسيخ الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي ومكافحة الإرهاب واستكمال إعداد وتوثيق الملف القانوني عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية التي ارتكبتها العدوان.

وما يخص السياسة الداخلية والخارجية فقد التزمت الحكومة العمل على التحضير الجاد لإجراء الانتخابات الرئاسية والنيابية بنهاية العام 2017م ووضع السياسات والبرامج المنفذة لتوجيهات وقرارات المجلس السياسي الأعلى بشأن العفو العام والمصالحة الوطنية عقب انتهاء العدوان على بلادنا والعمل على توحيد المواقف الوطنية بين مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية.. بالإضافة إلى وضع استراتيجية لعمل الإرشاد وتحديث أولويات الخطاب الديني وترشيده والعمل على تجنب المنابر والمساجد العصبية والمذهبية.

كما التزمت بتعزيز دور النخب الثقافية في مواجهة ثقافة التطشيط والانفصال والتمزيق الطائفي والمناطق والمذهبي والسياسي والفكري ونبت التطرف والإرهاب والعنف وخلق وعي وطني عام لمواجهة العدوان.

وأكدت على وضع خطة تحرك دبلوماسي وسياسي تهدف إلى كسر الحصار القائم حالياً.

والتواصل المستمر ببعثتنا الدبلوماسية في الخارج. وترتيب وإعداد ملف المفاوضات الخاص بالتسويات السياسية والسلمية بحسب توجه المجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ الوطني والتواصل مع المجتمع الدولي في إطار المساهمة للوصول إلى الحل السياسي المنشود.. بالإضافة إلى تعزيز التواصل والتنسيق مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية بهدف توسيع برامج الدعم التقني والإنساني.



ويحدثها العدوان، والأعمال التأسيسية لإعداد البرامج المتكاملة لإعادة تأهيلها بعد انتهاء العدوان، وذلك وفقاً لعدة سياسات.

وتتمثل تلك السياسات في "تطوير المنافذ البرية الحدودية بما يحقق أعلى عائدات للزينة العامة للدولة، والمحافظة والإشراف على جميع الأموال والأعيان الموقوفة وحمايتها وإدارتها واستثمارها وتطويرها بما يعود بالنفع على جميع ما أوفقت من أجله، وبما يحقق الأهداف والمقاصد الشرعية التي اشترطها القانون في أوجه البر المختلفة، والعمل على إصلاح وإعادة تأهيل الموانئ وبالخاص مينائي الجديدة والمخا اللذين تم استهدافهما من قبل تحالف دول العدوان، وتحديث وتطوير البنى التحتية للموانئ اليمنية، والعمل على إصلاح وتأهيل وإعادة المطارات التي تم استهدافها من قبل طيران دول العدوان إلى الخدمة".

وتعمدت الحكومة في برنامجها بإعادة تأهيل الطاقة الكهربائية وتوفيرها للمواطنين من خلال توفير الوقود اللازم لتشغيل المحطات القائمة، وبشكل كافٍ

وكان البرنامج العام لحكومة الإنقاذ الوطني تضمن محورين اقتصاديين ضمن محاوره الأربعة، وهما السياسات الاقتصادية والمالية والإصلاحات المؤسسية، والخدمات العامة والبنية التحتية. وأكد البرنامج أن الأوضاع الاقتصادية الراهنة الناتجة عن العدوان والحصار تقتضي مضاعفة وتكثيف الجهود الوطنية من أجل إنقاذ الاقتصاد الوطني والمالية العامة على وجه الخصوص من السقوط والانهيار وإعادة تهما إلى وضع الاستدامة.

دراسة أوضاع الوحدات الاقتصادية القائمة

سرعة توريد كافة استحقاقات

الدولة من قطاع الاتصالات

مكافحة التهريب الجمركي والتهرب الضريبي

توثيق الملف القانوني عن جرائم الحرب

والإبادة الجماعية التي ارتكبتها العدوان

التحضير لاستحقاقات رئاسية ونيابية نهاية 2017م

المستحقات النفطية المحلية والغاز المحلي، بما يضمن توريد مستحقات الدولة من ضرائب ورسم جمركية وعوائد أخرى إلى الخزينة العامة للدولة، ووضع الرؤى والاقتراحات لمعالجة الاختلالات التي نتجت عن احتلال دول العدوان ومرتبته لبعض الموانئ والمنافذ الجمركية البرية، والذي ترتب عليه عدم تحصيل جزء كبير من استحقاقات الدولة الجمركية والضريبية، فضلاً عن تحسين وتطوير أداء المصالح الإيرادية بهدف تأمين تحصيل الإيرادات المستحقة قانوناً على جميع المكلفين مع تبسيط الإجراءات ومعالجة مشكلة التراكمات الضريبية، وتحسين أدوات الجباية الضريبية وفرض العقوبات الصارمة تجاه المتهربين عن دفع الضرائب.

وركز البرنامج العام للحكومة على البنية التحتية التي تضررت بشدة جراء الغارات الجوية والقنابل على الأرض، حيث أكدت الحكومة أنها ستعمل على إعادة تأهيل البنى التحتية من خلال تنفيذ أعمال الطوارئ لإضرار المنشآت التي أحدثها

وبدا واضحاً أن البرنامج وضع الأزمة المالية الناجمة عن العدوان والحصار وتراجع الإيرادات المالية ونقص السيولة النقدية وقرار نقل البنك المركزي إلى عدن، في صدارة اهتمامات الحكومة التي أكدت على أنها ستعمل على معالجة الاختلالات وتجاوز الصعوبات والتغلب على التحديات المتمثلة في التراجع الحاد في مستوى الإيرادات العامة وضغط النفقات العامة الذي أدى إلى تفاقم عجز الموازنة وارتفاع حجم الدين العام وتجاوز الحد الآمن، مع التأكيد على حرص الحكومة على الوفاء بالالتزامات الملحة ذات الأولوية العاجلة والتمثلة في صرف رواتب كافة موظفي الدولة في جميع وحدات الخدمة العامة واستحقاقات المتقاعدين وتغطية متطلبات الدفاع عن مقدرات ومكتسبات الوطن وتوفير الاحتياجات الملحة والعاجلة اللازمة لدعم عمل أجهزة الدولة والمتطلبات الضرورية للوفاء بالالتزامات تجاه خدمات الدين العام، وسيتم ذلك من خلال اعتماد الحكومة على رسم وتنفيذ عدد من المعالجات والسياسات.

وتتضمن أبرز المعالجات والسياسات "اتخاذ التدابير اللازمة للتغلب على أزمة السيولة المالية من العملة الوطنية التي حالت دون تمويل الإنفاق الحتمي المتمثل في نفقات الأجور والرواتب والمستحقات الدورية الأخرى اللازمة لاستمرار أداء مؤسسات الدولة وتقديم خدماتها للمواطنين في مختلف أرجاء البلاد، وتعزيز الحوكمة والشفافية في كافة مجالات وأنشطة وزارة المالية والمصالح الإيرادية التابعة لها، وتوفير جميع الموارد العامة والذاتية لوحدات الجهاز الإداري للدولة والوحدات الاقتصادية والوحدات المستقلة والملحقة والصناديق إلى الحسابات الخاصة بها طرف البنك المركزي، والعمل على إغلاق كافة الحسابات الخاصة حالياً في البنوك التجارية بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح النافذة ومحاسبة المقصرين والمخالفين لذلك".

كما تشمل المعالجات والسياسات معالجة الاختلالات القائمة التي حالت دون تحصيل حصة الدولة من فوائض أرباح بعض المؤسسات وتدهورها، ودراسة أوضاع كافة الوحدات الاقتصادية القائمة، وسرعة تحصيل وتوريد كافة استحقاقات الدولة من قطاع الاتصالات، وفي مقدمتها استحقاقات تجديد تراخيص الشركات المنتهية تراخيصها والرسوم السنوية وإدخال الجلبين الثالث والرابع، وتفعيل وتعزيز إجراءات مكافحة التهريب الجمركي والتهرب الضريبي، ومعالجة الإشكالات والاختلالات القائمة التي طرأت على سوق مبيعات